اما الان، فهناك قرارات المجلس الذي انعقد بغياب شركاء «فتح» في اتفاق عدن ـ الجزائر، وهذه القرارات لا تتطابق مع بنود الاتفاق، بل انها تتعارض معها في عدد من النقاط، واخصها تلك التي سبق لـ «فتح» ان ابدت تنازلات بشأنها. وفي الواقع، ان الدورة السابعة عشرة لم تستبق من بنود اتفاق عدن ـ الجزائر الا تلك التي لم يثر بشأنها اي خلاف في اي وقت. وفي الاتفاق كله لم تستبق الدورة الا «الروح» التي دارت وفقها المفاوضات التي ادت الى الاتفاق.

بكلمات اخرى، اذا كان السعي لاستعادة وحدة منظمة التحرير تم قبل الدورة السابعة عشرة وفق هامش مشترك جرى التفاوض بشأنه، فعلى هذا السعي ان يجري الآن مع غياب هذا الهامش المشترك.

وهذا يعني واحداً من احتمالات ثلاثة: فإما ان يتكرس الانقسام، او ان يعود الجميع الى التفاوض من نقطة البداية، او ان يجيء دور الاقلية لتقديم التنازلات، بعد ان اضاعت بغيابها فرصة تثبيت اتفاق عدن ـ الجزائر في الدورة السابعة عشرة.

ومع انه لا فائدة في السياسة من الندم على ما فات، فلا شك في ان كثيرين سوف يندمون، لان فرصة للوحدة الوطنية على اساس هامش مشترك متفق عليه قد ضاعت. وقد تضافر على تضييعها كل من المعارضة المعلنة والاخرى المبطنة لاتفاق عدن ـ الجزائر.